

هيئة الدستور الغذائي

A



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

CX/CAC 11/34/14 Add.1

البند 14 (أ) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي

الدورة الرابعة والثلاثون

جنيف، سويسرا 4-9 تموز/ يوليو 2011

استجابة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في مجال

إدارة استعراض منتصف المدة الخاص بالصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي

معلومات أساسية

تولى مقيّم خارجي مستقل في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2009 ونيسان/أبريل 2010 إجراء استعراض منتصف المدة الخاص بالصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي (صندوق الهيئة الاستئماني) لتقييم التقدم الذي أحرزه الصندوق ومدى استدامته، وذلك حسب ما حدّدته خطة لجنة دستور الأغذية الدولي الاستراتيجية للفترة 2008-2013. وتمثل الغرض من إجراء هذا الاستعراض في تقييم التقدم الذي أحرزه صندوق الهيئة الاستئماني حتى الآن، وتقديم توصيات يمكن تطبيقها خلال النصف الثاني من عمر الصندوق المتفق عليه، وربما ما بعد ذلك، تحسينا لبلوغ الغايات والأهداف المحددة. ويرد في الوثيقة CX/CAC10/33/14 كامل اختصاصات استعراض منتصف المدة ونتائج هذا الاستعراض وتوصياته الرئيسية. وثوّقت التوصيات المتعلقة بالتحوّل في استخدام الموارد بشأن بلوغ مختلف الغايات، في الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية التابعة للجنة دستور الأغذية الدولي والدورة الثالثة والثلاثين للجنة دستور الأغذية الدولي وفي لجان التنسيق الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية (المنظمة). ويمكن الاطلاع على ملخص المناقشات والقرارات في التقارير ذات الصلة لكل من اللجنة التنفيذية التابعة للجنة دستور الأغذية الدولي ولجنة دستور الأغذية الدولي ولجان التنسيق الإقليمية.

وتعرب الفاو والمنظمة من خلال استجابتهما الإدارية هذه عن تقديرهما لجميع من أسهموا في إتمام استعراض منتصف المدة الذي يمثل جهدا مفصلا للغاية ويوفر معلومات مفيدة لتوجيه القرارات المتعلقة بالسنوات الخمس المقبلة من عمر صندوق الهيئة الاستئماني.

الاستجابة العامة لاستعراض منتصف المدة

أجرت الفاو والمنظمة، بفضل استعراض منتصف المدة، تقييما لما هو موجود من قدرات وترتيبات عمل لضمان اتباع أنجع السبل الكفيلة بتقديم الدعم اللازم لتعزيز مشاركة البلدان في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي واستخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل. وصندوق الهيئة الاستئماني من المشاريع المهمة داخل الفاو والمنظمة، فهو عنصر يسهم في تعزيز المشاركة الفعالة في أعمال هيئة الدستور الغذائي، وكذلك في تحسين فهم واستخدام معايير الهيئة. وسيؤدي استخدام موارد الصندوق المذكور استخداما فعالا إلى

استكمال وتوفير أوجه التآزر مع سائر البرامج الرئيسية للفاو والمنظمة التي تركز على تنمية القدرات في مجال تأمين سلامة الأغذية.

ولاحظت الفاو والمنظمة أن حلولاً نهائية دائمة لم تُقدّم برغم استخلاص الكثير من الاستنتاجات المفيدة وتقديم المعلومات المحدثة من خلال استعراض منتصف المدة. وتتمثل مهمة الفاو والمنظمة في طرح مقترحات وخيارات للنقاش واتخاذ قرارات نهائية بشأن سبل المضي قدماً في هذا الصدد، مع مراعاة المناقشات والقرارات الصادرة عن كل من اللجنة التنفيذية التابعة للجنة دستور الأغذية الدولي ولجنة دستور الأغذية الدولي ولجان التنسيق الإقليمية. والغرض من هذه الوثيقة هو تزويد الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي بوجهات نظر الفاو والمنظمة حول توصيات استعراض منتصف المدة. وسُدرج المقترحات والخيارات المطروحة للنقاش في وثيقة منفصلة في الدورة الخامسة والستين للجنة التنفيذية التابعة للجنة دستور الأغذية الدولي والدورة الرابعة والثلاثين للجنة دستور الأغذية الدولي.

وفيما يلي الملاحظات التي استشهدت بها الفاو والمنظمة من نتائج استعراض منتصف المدة، ومن مناقشات اللجنة التنفيذية التابعة للجنة دستور الأغذية الدولي ولجنة دستور الأغذية الدولي ولجان التنسيق الإقليمية، ومن القرارات التي اتخذتها هذه اللجان:

- لا يزال هناك دعم قوي واعتقاد راسخ في نوايا صندوق الهيئة الاستئماني وغاياته الأصلية؛
- لا يزال هناك حاجة إلى استثمار المزيد من الوقت والجهد في دعم البلدان ضماناً لمشاركتها بفعالية في هيئة الدستور الغذائي؛
- من المسلم به أن صندوق الهيئة الاستئماني غالباً ما يكون بمثابة عامل حقل، ويسهم على هذا الأساس إسهاماً كبيراً في تعزيز مشاركة البلدان في هيئة الدستور الغذائي

• من المسلم به أيضاً أن تعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي هو ثمرة العديد من المبادرات التي اتخذها عدد من الأطراف الفاعلة. ويُلاحظ في معظم الأحيان أن هذه المشاركة تتعزز في الحالات التي تقترن فيها المشاركة الفعلية المدعومة من صندوق الهيئة الاستئماني بتعزيز عملية تنمية القدرات من برامج أخرى تابعة للفاو و/أو المنظمة.

وتفيد إحدى الرسائل الواضحة المُستشفة من استنتاجات استعراض منتصف المدة بأن الفاو والمنظمة تتفقان على أنه لا يزال يُنظر إلى جميع غايات صندوق الهيئة الاستئماني الثلاث على أنها مهمة وصحيحة، وأن على الصندوق أن يكفل الاضطلاع بما يلزم من أنشطة لبلوغها جميعاً. ورُئي في إطار استعراض منتصف المدة أن معظم التركيز والموارد ينصب حتى الآن على بلوغ الغاية 1 (توسيع نطاق المشاركة في هيئة الدستور الغذائي)، وأن هذا الأمر لا بد من تصحيحه عبر إحداث بعض التحول في تخصيص الموارد لبلوغ الغاية 2 (تعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي) والغاية 3 (تعزيز الإسهامات العلمية والتقنية في هيئة الدستور الغذائي).

ويتردد داخل الفاو والمنظمة بشكل خاص صدى التعليقات بشأن أهمية المشاركة/الفعالية في هيئة الدستور الغذائي. ولهذا السبب يتواصل إيلاء أهمية كبيرة لمسألة تعزيز التنسيق على الصعيد الداخلي بين أمانة صندوق الهيئة الاستئماني والبرامج ذات الصلة التابعة للفاو والمنظمة بشأن تنمية القدرات التي تكفل تحديد جميع أوجه التآزر واغتنامها بما يحقق الهدف المشترك والشامل للمشاركة الفعالة في هيئة الدستور الغذائي.

ومن مواطن الضعف الملحوظة في استعراض منتصف المدة هو انعدام وجود تقييم لمدى جودة مشاركة المندوبين/البلدان الممولة من صندوق الهيئة الاستئماني على مر الزمن. ومع أن هذا الموضوع لم يتناوله استعراض منتصف المدة، فإن الفاو والمنظمة تريان أنه ينبغي النظر فيه من أجل إدراجه في التقييم النهائي لصندوق الهيئة الاستئماني – من المؤشرات التي قد تُدرس لتقييم مستوى جودة المشاركة، التدخلات أثناء الاجتماعات، وإبداء تعليقات خطية، وتقديم مبادرات بشأن استضافة الترتيبات/التشارك في استضافتها، وإدارة المعارف بعد انتهاء الاجتماعات، وما إلى ذلك.

التوصية 1: التركيز على بلوغ النتيجتين المتوقعتين 2 و3

توافق الفاو والمنظمة جزئياً على هذه التوصية، ولكنهما تلاحظان أيضاً أن دعم المشاركة الفعلية من المهام الأساسية لصندوق الهيئة الاستئماني، وعليه لا بد من الاستمرار في دعم تحقيق النتيجة المتوقعة 1. ورؤي منذ البداية أن من الضروري أن تركز إجراءات الصندوق أولاً وقبل كل شيء على بلوغ الغاية 1 - المشاركة الفعلية في هيئة الدستور الغذائي. ويستدعي الآن الاستمرار في تحقيق مشاركة ديناميكية في هيئة الدستور الغذائي أن تواصل إجراءات الصندوق ضمان تحقيق المشاركة الفعلية في هيئة الدستور الغذائي واستدامة هذه المشاركة على حد سواء، وتتناول في الوقت نفسه المزيد من الجهود والموارد اللازمة لكفالة جودة هذه المشاركة. ويفيد رأي لجان التنسيق الإقليمية عموماً بتأييد مواصلة تخصيص موارد صندوق الهيئة الاستئماني لبلوغ النتيجة المتوقعة 1، فيما يؤيد معظم المناطق تحويلاً بالتزامن مع ذلك لبعض الموارد لتحقيق النتيجتين المتوقعتين 2 و3. وأولي تركيز للنتيجة المتوقعة 2 أكبر من ذلك الذي أولي للنتيجة المتوقعة 3. وترى الفاو والمنظمة من الناحية المنطقية أنه كلما استثمر المزيد من موارد صندوق الهيئة الاستئماني في مجال المشاركة، فإن من الضروري مواصلة الاضطلاع بأنشطة رامية إلى تعزيز مستوى فعالية هذه المشاركة في المواضيع التي لا تزال فيها واهنة. وتسلم الهيئات الأم بأن صندوق الهيئة الاستئماني يمكن أن يؤدي دوراً في هذا الأمر، ولكن ينبغي أيضاً بذل ما يلزم من جهود للاستفادة من سائر أنشطة بناء القدرات/إقامة صلات ارتباط بسائر هذه الأنشطة، ولا بد أن تتخذ الفاو والمنظمة إجراءات في هذا الصدد. ويلزم في الوقت نفسه ضمان تمكين البلدان المستفيدة من صندوق الهيئة الاستئماني (سواء كانت بلداناً لا تزال مؤهلة للحصول على دعم الصندوق أم بلداناً "انتقلت إلى مرحلة التمويل الذاتي" داخله)، من الاستفادة على أتم وجه من جميع الموارد والإمكانات المتاحة للعمل من أجل تحقيق مشاركة وطنية فعالة ومنسقة في أعمال هيئة الدستور الغذائي.

وقد عقدت أمانة صندوق الهيئة الاستئماني في آذار/مارس 2011 اجتماعاً فعلياً للفريق الاستشاري المعني بصندوق الهيئة الاستئماني (الاجتماع التاسع عشر للفريق الاستشاري المعني بصندوق الهيئة الاستئماني) من أجل النظر في كيفية التمكن من إعادة تحديد وضع الصندوق بغية إيلاء المزيد من الاهتمام للنتيجتين المتوقعتين 2 و3 وتخصيص موارد إضافية لبلوغ هاتين النتيجتين، والتركيز في الوقت نفسه على ضمان استدامة المشاركة (فيما يتصل بالنتيجة المتوقعة 1).

التوصية 2: رصد الأموال للبلدان المعوزة

تتفق الفاو والمنظمة عموماً على هذه التوصية، على أن الهيئات الأم تدرك الصعوبة المواجهة في تحديد معايير تشخص البلدان "المعوزة". وتؤكد الفاو والمنظمة أن من أهم مكامن قوة صندوق الهيئة الاستئماني المعايير الموضوعية والشفافة التي يتواصل استخدامها لتحديد مستويات الدعم المقدم للبلدان من أجل المشاركة الفعلية في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي وأفرقتها العاملة وفرق عملها. وقد سلط استعراض منتصف المدة الضوء على مكامن القوة هذا.

وتقرر في الاجتماع التاسع عشر للفريق الاستشاري المعني بصندوق الهيئة الاستئماني المعقود في آذار/مارس 2011، إجراء فحص للبلدان التي لا تستوفي شرط التمويل المتناسق بنسبة 50٪، وتلك التي انتقلت إلى مرحلة التمويل الذاتي داخله ولكنها لا تشارك بشكل مستدام في هيئة الدستور الغذائي، ولو بأدنى مستوى. ويتمثل المرتسم الأكثر شيوعاً الناشئ هنا في البلدان التي تتقاسم خصائص مشتركة بين أقل البلدان نمواً و/أو الدول النامية الجزرية الصغيرة.

وبناء على هذه المعلومات، ستقدم أمانة صندوق الهيئة الاستئماني اقتراحات بشأن السبل الكفيلة بتقديم المزيد من الدعم، عند اللزوم، للبلدان التي تتقاسم هذا المرتسم المشترك. وتلاحظ الهيئات الأم في الوقت نفسه أنه لا بد من الاستمرار في مراعاة مبادئ صندوق الهيئة الاستئماني، والتي تشمل الدور الحافز لصندوق الهيئة الاستئماني وشرط التمويل المتناسق. ولا يمكن أن يحل الدعم الإضافي المقدم من الصندوق محل الجهود الوطنية الرامية إلى تأمين الإرادة السياسية والدعم الاقتصادي وبناء القدرات الوطنية، وينبغي ألا يحل هذا الدعم محل هذه الجهود الوطنية التي تكفل وحدها إتاحة الأموال اللازمة لدعم المشاركة في الاجتماعات ذات الأولوية لهيئة الدستور الغذائي، وترسيخ القدرات اللازمة لضمان المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي.

التوصية 3: إشراك البلدان الأخرى في أنشطة المشاريع

تتفق الفاو والمنظمة على هذه التوصية. وتلاحظ المنظمات الأم أنه يوجد بالفعل عدد من الأمثلة غير الرسمية وأخرى أكثر رسمية عن نقل المعارف والخبرات من بلد إلى آخر، أو من إقليم إلى آخر. وتعكف الفاو والمنظمة على دراسة السبل التي يمكن بموجبها أن تُشارك، في مختلف أنشطة تنمية القدرات من خلال صندوق الهيئة الاستئماني، كل من البلدان التي انتقلت إلى مرحلة التمويل الذاتي داخل الصندوق وتلك التي لا تزال مؤهلة للحصول على دعمه ولكنها تمتلك فعلا هياكل وأنشطة راسخة نسبيا مطابقة لمعايير الهيئة على المستوى الوطني، وذلك باتباع نهج مجرّبة ومختبرة في مجال تنمية القدرات. وتشتمل الخيارات التي طلبت الفاو والمنظمة إلى أمانة الصندوق أن تواصل تفصيها على التوأمة داخل الأقاليم أو بينها و/أو توجيهها، والتشارك مع نقاط الاتصال المعنية بهيئة الدستور الغذائي، وزيادة الاستفادة من تجربة البلدان المدعومة من صندوق الهيئة الاستئماني (سواء كانت منتقلة إلى مرحلة التمويل الذاتي داخل الصندوق أم لا) في الدورات التدريبية وحلقات العمل الخاصة بالهيئة من أجل تبادل الخبرات والمعلومات والأفكار.

التوصية 4: تطبيق إجراءات صارمة في مجال تقديم الطلبات

تتفق الفاو والمنظمة على هذه التوصية. وبناء على التوصيات الصادرة عن التقييمين اللذين أجريا بشأن صندوق الهيئة الاستئماني في عام 2007، عدلت أمانة الصندوق عملية تقديم الطلبات واستعراضها بحيث شددت من صرامة إجراءات تقديمها. وعلاوة على ضمان جودة عملية تقديم الطلبات، فقد كان الهدف أيضا تمكين البلدان من استخدام عملية تقديمها للتشجيع على اتباع ممارسات جيدة على المستوى الوطني في هيئة الدستور الغذائي، ومنها ما يلي:

- يتواصل داخل هيئة الدستور الغذائي التشاور بشأن القضايا المشتركة بين القطاعات والمتعلقة بسلامة الأغذية؛
- إعطاء الأولوية للجان هيئة الدستور الغذائي الأهم بالنسبة للبلدان؛
- تحديد المنوبين الأنسب لتمثيل البلدان في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي؛
- إشراك المنظمة و/أو الفاو في مجال تقديم إسهامات وإرشادات تقنية، وما إلى ذلك.

وبعد أن يحول صندوق الهيئة الاستئماني اهتمامه نحو ضمان تحقيق مشاركة البلدان المؤهلة وتلك المنتقلة إلى مرحلة التمويل الذاتي مشاركة مستدامة في هيئة الدستور الغذائي، فإن المنظمات الأم ستواصل استعراض عملية (عمليات) تقديم الطلبات لتتقن على كيفية استخدامها كأداة لزيادة بناء قدرات البلدان على المشاركة بفعالية في هيئة الدستور الغذائي، فضلا عن الاستمرار في ضمان استخدام الموارد بأقصى قدر من الشفافية والفعالية لتزويد البلدان بالدعم. وإضافة إلى تبادل المعلومات بين الفاو والمنظمة وإقامة الروابط بين المنوبين المقترح أن يحضروا جلسات هيئة الدستور الغذائي، فإن التواصل الفعال والشفاف فيما بين المتخصصين المهنيين بشؤون سلامة الأغذية على المستوى الوطني هو من الوسائل الفعالة للغاية في إحداث تغيير فعلي من أجل تعزيز المشاركة الفعالة في هيئة الدستور الغذائي والاستخدام الأفضل لموارد صندوق الهيئة الاستئماني.

التوصية 5: مواصلة التركيز على المشاركة

يُشار هنا إلى أهمية تركيز صندوق الهيئة الاستئماني على أنشطة بناء القدرات المرتبطة ارتباطا وثيقا بتعزيز المشاركة الفعالة في هيئة الدستور الغذائي، عوضا عن الاضطلاع بتنفيذ نطاق واسع جدا لبناء قدرات وطنية أوسع في مجال سلامة الأغذية، وتتفق الفاو والمنظمة على هذه التوصية.

وعرضت الفرقة المعنية باستعراض منتصف المدة بعض المعايير التي قد تُستخدم لإبقاء التركيز على المشاركة في الأنشطة المقبلة لتنمية القدرات، والعمل في الوقت نفسه على تسخير مكامن قوة صندوق الهيئة الاستئماني لصالح أنشطة هيئة الدستور الغذائي. وقد نظرت الفاو والمنظمة في اقتراحات استعراض منتصف المدة واتفقت على المعايير التالية بشأن نطاق أنشطة تنمية القدرات الممولة

من صندوق الهيئة الاستئماني: (1) مواصلة التركيز على تعزيز المشاركة الفعالة والمستدامة في هيئة الدستور الغذائي؛ (2) إعطاء الأولوية للأنشطة التي يمكن أن تؤثر مباشرة على كيفية استعداد الوفود للمشاركة في الاجتماعات و/أو إنجاز أعمالها في هذه الاجتماعات؛ (3) تحسين فهم نصوص هيئة الدستور الغذائي التي يجري وضعها حالياً، واستخدام معايير الهيئة في السياق الوطني؛ (4) دعم أنشطة تنمية القدرات التي تعود بالفائدة على أكبر عدد ممكن من البلدان؛ (5) التركيز على أنشطة تنمية القدرات فيما بين البلدان على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي؛ (6) دراسة القيمة المضافة لدعم برامج التوجيه أو البرامج المماثلة مع احتمال التركيز على نقاط الاتصال المعنية بهيئة الدستور الغذائي.

وأبرزت الفرقة المعنية باستعراض منتصف المدة أن التحول نحو الاضطلاع بمزيد من الأنشطة لتحقيق النتيجتين المتوقعتين 2 و3 "سينتطلب توفير موارد" من جانب أمانة صندوق الهيئة الاستئماني. ومن المسلم به أن زيادة الدعم المقدم لأنشطة بناء القدرات والتدريب في إطار هيئة الدستور الغذائي قد يستدعي تعديلاً في إجراءات العمل لتعظيم خبرات الفاو والمنظمة وكفاءتهما وشبكاتهما وغير ذلك على الصعيد الداخلي. وتعكف المنظمات الأم على النظر في خيارات مختلفة سنكفل أن تكون التوجهات الاستراتيجية للأنشطة اللازمة لبلوغ النتيجتين المتوقعتين 2 و3 واختيار هذه الأنشطة على النحو التالي:

(أ) أن تستند إلى أفضل المعارف والخبرات المتاحة داخل الفاو والمنظمة (مع التركيز بوجه خاص على العلاقات مع البرامج القائمة لتنمية القدرات)؛

(ب) أن ترتبط بالتوجهات الاستراتيجية للمنظمات الأم وإدارتها القائمة على أساس تحقيق النتائج؛

(ج) أن يتولى تنسيقها الفريق الاستشاري المعني بصندوق الهيئة الاستئماني وتُنفذ بأكثر الطرق فعالية وكفاءة.

التوصية 6: توثيق عرى التعاون مع الأطراف الفاعلة الأكثر صلة

ثمة اتفاق عام بين الفاو والمنظمة على هذه التوصية. وقد أجريت تحليلات في الماضي وفي الآونة الأخيرة أيضاً، للوقوف على ماهية ما تنهض به الأطراف وما هو المكان المناسب لصندوق الهيئة الاستئماني وما هي المواضيع التي يمكن أن يعود فيها التعاون بمنافع بشكل خاص. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تعاون وثيق مع جهات أخرى تدعم المشاركة الفعلية في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي لضمان أن تعرف كل منظمة ما تنجزه الأخرى وماهية البلدان/الجهات المشاركة التي تحظى بالدعم وما الاجتماعات التي تشارك فيها وما إلى ذلك، لتلافي تداخل الجهود و/أو ازدواجيتها التي تؤدي إلى الاضطلاع بأعمال إدارية لا داعي لها وإساءة استخدام الموارد. ومن الأجزاء التي لا تتجزأ عن عملية تعزيز التعاون ضمان التعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية ونقاط الاتصال المعنية بهيئة الدستور الغذائي والأطراف الفاعلة التي تشارك على نحو وثيق في اجتماعات الهيئة.

وأحيط علماً بالتعليقات المحددة الواردة في استعراض منتصف المدة بشأن توثيق عرى التعاون مع أمانة مرفق تطوير المعايير والتجارة. ولدى الفاو والمنظمة، بوصفهما من الأعضاء المؤسسين لمرفق تطوير المعايير والتجارة، إجراءات موضوعية موضع التنفيذ تكفل إقامة حوار مفتوح ووثيق مع المرفق يتناول الطائفة الواسعة من البرامج المعنية بتنمية القدرات في مجال تأمين سلامة الأغذية، وكذلك سائر البرامج الرئيسية – أما القضايا المتصلة بتعزيز المشاركة في المسائل المتعلقة بهيئة الدستور الغذائي وصندوق الهيئة الاستئماني، فتناقشها، عند اللزوم، اللجنة التوجيهية التابعة لمرفق تطوير المعايير والتجارة.

التوصية 7: تعزيز الرصد والتقييم

تتفق الفاو والمنظمة على هذه التوصية.

وفي عام 2007، قام صندوق الهيئة الاستئماني بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قاعدة البيانات 1 (DataBase 1) التي تقدم معلومات كاملة عن جميع المشاركات المدعومة من لدن الصندوق (اسم المندوب، البلد، الوزارة/المؤسسة، أقل البلدان نمواً أو ليس من أقل البلدان نمواً، إقليم الهيئة، الجنس، الاجتماع المقرر حضوره، السنة). وفي ضوء الحاجة إلى وجود مصدر موضوعي لتتبع مشاركات البلدان التي تلبي شرط التمويل المتناسب بما نسبته 50٪ أو البلدان التي انتقلت إلى مرحلة التمويل الذاتي داخل

الصندوق، أنشأت في عام 2009 قاعدة البيانات 2 (DataBase 2) لتقديم معلومات عن جميع مشاركات البلدان غير المدعومة من الصندوق في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي (أي بدعم من الحكومات الوطنية أو مصادر أخرى). ويُوظب على تحديث قاعدتي البيانات المذكورتين خلال كل سنة تقويمية، وتعطي هاتان القاعدتان، سواء استُخدما على حدة أم معا، صورة كاملة عن مشاركة البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الهيئة. وهذه المعلومات ذات أهمية كبيرة لرصد وتقييم أداء صندوق الهيئة الاستئماني، وكذلك لإعلام الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأم بقصد تعزيز المشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة.

وعلاوة على النظم الراسخة لجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها التي ترى الفرقة المعنية باستعراض منتصف المدة أنه ينبغي أن تستمر، قُدّم عدد من الاقتراحات بشأن مواصلة تطوير نظام الرصد والتقييم. وتتفق الفاو والمنظمة على أهمية أن يكون لديها خطوط أساسية ومؤشرات ونظم لقياس كل من إجراءات صندوق الهيئة الاستئماني وآثاره على مدى السنوات الخمس المقبلة وعند نهاية عمره. ويعكف الفريق الاستشاري المعني بصندوق الهيئة الاستئماني على إعادة النظر في إطار المؤشرات الرئيسية الحالي لضمان أن تكون هذه المؤشرات مناسبة وذات صلة فيما يخص التحوّل الاستراتيجي، وكذلك متماشية مع ما يصبو الصندوق إلى تحقيقه خلال السنوات الخمس المقبلة. وتسلم الفاو والمنظمة وأمانة هيئة الدستور الغذائي بأن الرصد والتقييم من مجالات الأنشطة المتخصصة. لذا سيلزم تقديم مساعدة متخصصة لاستكمال معارف ومهارات الفريق الاستشاري المعني بصندوق الهيئة الاستئماني وأمانة صندوق الهيئة الاستئماني في هذا المجال، وسيُسعى إلى الحصول على هذه المساعدة المتخصصة عند إعادة النظر في نظام الرصد والتقييم.
